تقييد حرية المرأة اليمنية

أثناء السفر

ورقة سياسات

أماني حسن

كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٢

POMED
PROJECT ON MIDDLE EAST DEMOCRACY

Resonate! Yemen
Learn. Engage. Contribute.

تقييد حرية المرأة اليمنية أثناء السفر

أماني حسن

كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٢

نبذة عن المشروع

يهدف مشروع التوجيه البحثي، وهو مشروع تنفذه مؤسسة رنين! اليمن بتمويل من مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (POMED)، إلى تعزيز دور الشباب من خلال إشراكهم في صناعة السياسات العامة ودعم عملية بناء السلام في اليمن. بحيث يصبح الشباب قادرين على التأثير في السياسات العامة وحل مشكلات التماسك المجتمعي والحوكمة المحلية. ويأتي هذا ضمن هدف رنين الاستراتيجي في رفع أصوات الشباب وإيصالها إلى مراكز صنع القرار.

جميع الحقوق محفوظة © لمؤسسة رنين! اليمن ٢٠٢٢

الملخص:

تعاني المرأة اليمنية العديد من القيود الاجتماعية التي تحد من حريتها نتيجة خليط من العوامل الاجتماعية والثقافية والقانونية، وقد ضاعفت الحرب القائمة هذه القيود التي تنتهك الحقوق الطبيعية للمرأة، ومن أبرزها تقييد حريتها في التنقل والسفر، إذ أن الغالبية العظمى من النساء اليمنيات غير قادرات على السفر بمفردهن، على المستوى المحلي كحد أقصى للتنقل بين المحافظات اليمنية فضلاً عن السفر خارج البلد.

ناهيك عن صعوبة الحصول على تذاكر السفر، والانتهاكات والمضايقات والابتزاز الذي يتعرضن له أثناء سفرهن في نقاط التفتيش وخاصة النساء اللواتي يسافرن دون محرم، وفوق كل ذلك العدد الكبير من نقاط التفتيش التي يتصرف أفراد كل نقطة بحسب ما يراه شخصيا، وليس وفقا لقواعد إجرائية ملزم بها.

وقد توصلت الورقة إلى تقديم عدد من التوصيات تمحورت في ضرورة إصدار توجيهات عاجلة من الجهات المعنية بتفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بحرية التنقل والسفر خاصة للمرأة، إلى جانب الضغط الدولي على جميع أطراف النزاع للالتزام بهذه القوانين.

كما أوصت الورقة حملات مناصرة منظمة مستمرة للضغط على أطراف النزاع من أجل تحييد النساء عن هذا الصراع، وضمان حقوقهن في السفر والتنقل.

المقدمة:

خلال سنوات الحرب الأخيرة فرضت الأطراف المتحاربة قيودًا كثيرة على حرية التنقل في داخل المحافظات اليمنية خاصة على النساء[1]، ومارست هذه الأطراف كثيراً من الانتهاكات على النساء كشكل من أشكال فرض الهيمنة والقوه.

وعلى الرغم من عدم وجود قانون يشترط وجود مَحْرم أثناء تنقل النساء، إلا أنه خلال السنوات القليلة الماضية تكررت حوادث التشديد على وجود المحرم وسؤال النساء عنه، في وسائل المواصلات أثناء التنقل بين المحافظات اليمنية، ومؤخراً تم إصدار مجموعة تعميمات وقرارات لزيادة التضييق على النساء من كافة النواحي[2]، تركز على اصطحاب المحرم للنساء أو تقديم موافقة خطية معتمدة وموثقة من ولي الأمر، حيث تعتبر هذه السياسات منافية للقانون اليمني الذي يكفل حرية التنقل لكل مواطن ولا يجوز تقيدها إلا في الحالات التي يبينها القانون، كما ورد في المادة (٥٧) من الدستور اليمني[3].

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على واقع الانتهاكات والقيود المفروضة على المرأة اليمنية أثناء السفر، والدعوة إلى وقف الممارسات غير القانونية المستمرة ضد المرأة، وتقييد حرياتها من خلال دعوة المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الأنسان إلى: ضرورة التدخل والضغط من أجل الحد من هذه الانتهاكات، وبيان ماهي السياسات التي ينبغي أن تتبناها الدولة من أجل ضمان حماية المرأة اليمنية أثناء السفر والتنقل دون أي صعوبات أو مخاطر.

استهدفت الورقة النساء اللواتي يتعرضن للانتهاكات بشكل رئيسي أثناء السفر في محافظات (صنعاء – تعز – عدن – لحج)، وشركات النقل الخاصة والعامة والمنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني وصناع القرار والجهات ذات الصلة، وللإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدت الورقة على جمع البيانات في الفترة ما بين شهري أغسطس وأكتوبر ٢٠٢٢م، حيث أجريت (٦) مقابلات معمقة مع نساء تعرضن للانتهاكات أثناء السفر، بالإضافة إلى (٥) مقابلات مع شركات نقل خاصة وعامة في صنعاء، كما شملت (٥)مقابلات مع منظمات مجتمع مدني وناشطات، إلى جانب (٣) مقابلات مع استشاريين ومتخصصين في حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي. وقد جرى جمع البيانات عن بعد من خلال الإنترنت والهاتف وبرنامج الواتساب نتيجة الأوضاع الأمنية وصعوبة تنفيذ المقابلات المباشرة. كما أن أغلب النساء والشركات المشاركين في المقابلات اعتذروا عن ذكر أسمائهم لأسباب أمنية وتخوف من الجهات الأمنية.

كما تم الرجوع إلى المراجع المكتبية السابقة التي تناقش حرية السفر للمرأة والانتهاكات التي تتعرض لها أثناء السفر، والتشريعات القانونية واللوائح الدولية والأمنية الخاصة بحرية التنقل للمواطنين وخاصة المرأة في السفر.

خلفية المشكلة:

المعروف أن المرأة اليمنية تواجه قيوداً متوالية أثناء التنقل في عدد كبير من المدن اليمنية، حيث أن إجراءات منع النساء من السفر لم تكن وليدة اللحظة، فقد سبقتها مضايقات وانتهاكات وتوقيف في الحواجز الأمنية بين المحافظات في السنوات الماضية[٤]، حتى أصبح السفر مخاطرة كبيرة ولا تلجأ إليه المرأة إلا مضطرة.

وزادت القرارات والإجراءات غير القانونية من حدة معاناة السفر عند النساء والأسر اليمنية، التي أثّرت بشكل سلبي لافت للانتباه على تنقلات المرأة، ومشاركتها في الحياة العامة والخاصة، ما أثّر على تحركهن وقيامهن بالأعمال الموكلة إليهن، وجعلت الكثيرات يخترن السفر والتنقل بشكل أقل لتفادي هذه المضايقات[٥].

تكررت كثيراً من حوادث التشديد على مرافقة المحرم في وسائل المواصلات عند التنقل بين المحافظات، و طرح عدد من الأسئلة على النساء اللواتي يسافرن بمفردهن، ومطالبة الرجال المسافرين مع النساء إثبات علاقتهم بهن، بإبراز شهادة عقد الزواج على سبيل المثال[٦]. وهذه القيود مازالت في تزايد مستمر خاصة بعد القرارات الأخيرة التي أصدرتها السلطات في صنعاء والتي تفرض على شركات النقل البري الخاصة والعامة موافقة ولي الأمر على سفر النساء اليمنيات من العاصمة صنعاء إلى أي محافظة أخرى[٧]، حيث ترتب على هذه الإجراءات العديد من الآثار السلبية على المرأة اليمنية أهمها: عدم قدرة النساء على السفر والتنقل داخل المدن اليمنية، خاصة العاملات في المجتمع المدني[٨]. و تشير النساء بأنه يتم التعامل معهن وكأنهن ناقصات الأهلية، ولا يحق لهنّ السفر أو التنقل والحركة إلا بإذن مسبق، كما أصبحن يتعرضن للانتهاكات التعسفية والألفاظ السيئة وامتهان الكرامة، والذي قد يصل للقذف في أعراض النساء في بعض نقاط التفتيش، وفي بعض الأوقات يتم ممارسة الابتزاز والاستغلال المادي عليهن[٩]. وفي أحياناً يتم تهديدهن بإرجاعهن إلى مدنهن أو التهديد بالحبس والتأديب[١٠]. كما يجري انتهاك خصوصية النساء والعبث بأغراضهن الشخصية وتفتيش جوالاتهن ومقتنياتهن الخاصة. و من جهة أخرى فقد أصبحت النساء يتحملن أعباء مادية نتيجة اضطرارهن إلى اصطحاب مرافق حيث أكدت المبحوثات تحملهن تكاليف مادية إضافية وباهظة للمرافق لتنجب هذه المضايقات والانتهاكات.

كل هذه الإجراءات التعسفية التي تمارس على المرأة اليمنية سواء كانت تقوم بها السلطات في المناطق الشمالية أو الجنوبية[١١] تعود لأسباب رئيسة منها:

- أسباب أمنية: تتمثل في الصراع والأزمة الإنسانية التي تسببت بها الحرب المستمرة لأكثر من ٧أعوام، وضعف مؤسسات الدولة، وانعدام دور الرقابة الأمنية التي لها فرض الهيمنة والسلطة للأطراف المتنازعة كلاً في مناطق سيطرته، وإغلاق الطرقات في عدد من المناطق اليمنية، الأمر الذي زاد من معاناة النساء اثناء السفر[١٢].
- أسباب قانونية: فالتوقف عن تطبيق التشريعات التي تكفل حرية التنقل لأي فرد طبقاً للمادة ٥٧ من الدستور اليمني، و المرأة اليمنية اثناء السفر، وغياب وجود قوانين خاصة بحماية المرأة اليمنية من الانتهاكات، كما أنه لا توجد جهة قانونية مختصة لرصد الانتهاكات التي تمارس على المرأة، وتوثيقها والدفاع القانوني عن حقوق النساء، وأخيرا عدم الامتثال لتطبيق قرارات وقوانين المجتمع الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ في ظل ضعف قدرات المؤسسات الدولية على فعل شيء مع السلطات المسيطرة في الداخل للضغط عليها بهذا الشأن[١٣].

- العـــادات والتقاليد والمجتمع القبلي: حيث يلعب دور اً كبيراً في الحـــد من حرية تنقل المرأة، إلى جانب التمييز القائم على النوع الاجتماعـــي. والذي يدعم الانتهـــاكات التي تواجهها النساء في اليمن بشكل يومي، وقلة الوعي المجتمعي بحقوق المرأة ودورها الفعال في المجتمع[١٤].

عوائق وتحديات متنوعة في سفر المرأة:

كثيرة ومتنوعة هي العوائق التي تحـــد من حركة المرأة اليمنية وتقيد من انتقالها وسفرها وبحســـب قول المبحوثات فإن أبرز هذه المعوقات والتحديات تتمثل في الآتي:

١. صعوبة حجز تذاكر السفر:

حيث وضعت ســـلطات صنعاء شرطاً بوجود مرافق من الأقارب (ذكر) في الســـفر[١٥]، أو إرفاق وثيقة موافقة من ولي الأمر موقعة للموافقـــة على ســـفرهن[١٦]. وأتبعت ذلـــك بتوجيهات لشركات حافلات النقل المحلية تتطلب مرافقة محرم للنســـاء عند السفر بـــين المدن في اليمن. كما أفاد تقرير صـــادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش – (منظمة حقوق الإنســـان) أن سائقي الحافلات رفضوا اصطحاب النساء لعدم وجود محرم، أو أنه يتوجب عليهن دفع المزيد من المال للســـفر، حيث يتعين عليهن دفع ثمن تذكرة المحرم[١٧].

وفي هذا الإطار تقول مريم أنها تتعرض بشكل مستمر للسؤال عن محرمهـــا أو مرافقها أثناء ســـفرها من تعـــز إلى صنعاء مع أنها معتادة على السفر بمفردها إلا أنها فوجئت في الفترة الأخيرة بعدم الســـماح لها بقطع تذكرة من إحدى شركات النقل في صنعاء إلا بإحضار وثيقـــة موافقة من ولي الأمر موقعة و لن يســـمح لها بالسفر إلا بهذه الوثيقة[١٨].

وتضيف حنان وهي ناشـــطة مجتمعية أنها جاءت من محافظة لحـــج إلى صنعاء في يناير ٢٠٢١ مـــع أبناءها الاثنين بغرض علاج أحدهـــم، إلا أنها عند العودة فوجئت بعدم الســـماح لها بقطع التذاكر إلا بوجود وثيقة موافقة من ولي الأمر، بالإضافة إلى طلب إثبات أن الأطفال هم أبنائها وطلب شهادات الميلاد الخاصة بهم مما اضطرها لتأخير الســـفر لمدة يومين حتي يتم إرسال الوثائق المطلوبـــة، وتقول أنه بســـبب هذا الإجراء تـــضررت في عملها، وحرمت من تدريب مهـــم كان يجب عليها حضوره[١٩]، وأضافت قائلـــة " إن هذا الإجراء يعد انتهاكاً كبيراً في حق المرأة، حيث أنه كان يوجد عدة حلول أخرى للتأكد من أنهم أبنائها بطريقة أسهل وأسرع عوضاً عن هـــذا التأخير خاصة وأن الحجز كان عبر نفس المكتب والشركة الذي سافرت معها في أول مرة[٢٠]"

ويشير مسؤولون في شركات النقل الجماعي العامة والنقل الخاصة والتـــي تعمـــل في نقل الركاب بـــين صنعاء وباقـــي محافظات الجمهورية، أن هناك توجيهات وقرارات صدرت من السلطات في صنعاء قضت بمنع ســـفر النســـاء نهائياً أثناء حجز التذاكر دون محرم أودون وثيقـــة موافقة من ولي الأمر، حيث عممت عليهم نموذج اســـتمارة بيانات يشـــترط تعبئتها من قبل أي امرأة يمنية تريد السفر داخلياً، وتضم بنداً لموافقة من ولي أمرها على السفر".[٢١]

إحدى الشركات تقول أنها مســـبقاً كانت تســـتطيع تجاوز هذا الإجراء خاصة مع النســـاء اللواتي لا يستطعن السفر بمحرم، مثل الطالبـــات اللواتي يحضرن مـــن مدن وقرى مختلفة للدراســـة الجامعيـــة في صنعـــاء، حيث كان من الممكـــن الاكتفاء باتصال هاتفي للأب أو أحد أقاربها أو إحضار البطاقة الشـــخصية للأب دون الحاجـــه لوثيقة الموافقة من ولي الأمـــر، إلا أن هذا القرار ســـبب عرقلة كبيرة لفئة الطالبات وحرمانهم من السفر لإكمال الدراســـة، وهذه الشركات لا تســـتطيع الســـماح ببعض هذه التجاوزات كونها ســـتتعرض للعقوبات التي قد تصل إلى إيقاف الشركة أو المساءلة القانونية، لذلك أصبحت مضطرة لتنفيذ هذه القـــرارات. الغريب أن شركات النقل تضاربـــت في إفاداتها عن الجهة المسؤولة عن إصدار هذه القرارات[٢٢]، فالبعض قال أنها من

الجهة المسؤولة عن إصدار هذه القرارات، فالبعض قال أنها من وزارة النقل، والبعض الآخر قال أنها من وزارة الداخلية في صنعاء، وآخرون قالوا أنها من البحث الجنائي![٢٣]

من جهة أخرى يشـــير باحث في حقوق الأنسان أ /بشير السماوي "أن هـــذه القرارات غير معروفة وغير واضحة ولا نعرف من هي الجهة المسؤولة عن إصدارها، وأن عدم القدرة على تحديد جهة مســؤولة عن هذه القرارات يجعلها قرارات غير قانونية"[٢٤]. من جهة أخرى أكد مدير إحدى شركات النقل البري في صنعاء، والذي رفض الكشف عن هويته، في حديث لـ"خيوط"، أن هذا التعميم جاء من قبل هيئـــة النقل البري في العاصمة اليمنية صنعاء، وأنّ من لم يلتزم بتلك التوجيهات يتعرض إلى مساءلة قانونية[٢٥]

٢. العدد الكبير للنقاط التي تقوم بالتفتيش:

منذ العام ٢٠١٥م، يشـــكل السفر الداخلي هاجسًا لكل اليمنيين، بســـبب أوضاع الحرب التي قســـمت اليمـــن إلى عدة نطاقات جغرافية، حيث يسيطر على كل نطاق طرف من أطراف النزاع[٢٦]، ما شكّل صعوبة في التنقل والسفر بين المحافظات اليمنية لدرجة أن المسافر/ة يشعر أنه يســـافر من بلد لآخر[٢٧]. وتكمن المعاناة الأكبر في الحواجز الأمنية أو ما تعرف بنقاط التفتيش التي تنتشر بأعداد يصعب حصرها على الخطوط الرئيسة والفرعية ومداخل المحافظات وشـــوارعها، حيث أصبحت تسبب الكثير من المعاناة للمسافرين.[٢٨]

وبحســـب تقديرات لمصـــادر محلية في وقت ســـابق فإن نقاط تفتيش المســـافرين، يبلغ عددها نحو ٣٠٠ نقطة تفتيش فقط في المناطق الخاضعة لســـلطة صنعاء على الطرقات الرئيسة فقط، بالإضافـــة إلى المئات من النقاط المنتشرة على مداخل الأســـواق والمديريات[٢٩]. حيث تمارس نقاط التفتيش هذه أشكالا عديدة من الانتهاكات ضد النســـاء، وبالمثـــل في المحافظات الجنوبية تحت سلطة الحكومة المعترف بها دوليا ومجموعاتها الأمنية.

٣. السؤال عن المحرم:

إن التوقيف المتكرر للنســـاء وسؤالهن عن المرافق لهم (المحرم) يعتبر شـــكلاً من أشـــكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي، ويرسخ هذا التمييز الذي تواجهه النساء في اليمن بشكل يومي، وهـــذا الأمر يعتبر تراجعاً واضحاً لحقـــوق المرأة والتعامل معها بنظرة القصور والاســـتنقاص وعدم الأهلية[٣٠]، فكيف يمكن لمرأة عاقلة بالغة راشـــدة مازالت تحتاج لطفل حتى يكون محرماً لها ويسمح لها بالمرور. وبهذا الشأن تقول إحدى الناشطات أن هذه القيود والتشـــديدات بدأت منذ بداية الحرب وليســـت بالأمر الجديد إلا أن القرارات الأخـــيرة زادت من حدة التقييد، وتقول أيضا أنها تعرضت لانتهاك مســـبق في العام ٢٠١٧م، حيث جاءت من محافظة شبوة إلى محافظة صنعاء لحضور دورة تدريبية مع ابن أختها البالغ من العمر ٩ ســـنوات، وعند العودة إلى شبوة تم إيقافها عند ركوبها الحافلة في صنعاء وسؤالها عن المحرم، وهذه المضايقات اســـتمرت في أغلب نقاط التفتيش وتكرار السؤال عن المحـــرم وطلب توقيفها إلا أنها اســـتطاعت تجاوز الأمر والمرور وذلك بإخراج ورقة عمل وبطاقة المنظمة التي تعمل بها.[٣١]

مـــن جهة أخرى فإن قـــرار اصطحاب المحرم يزيـــد من الأعباء الاقتصادية، و يضيف تكاليفا تتحملها المرأة على عاتقها تشـــمل التذكرة والســـكن ومصاريف أخرى، كل هذا بســـبب أنها امرأة فقط ولا يمكنها التنقل بحرية دون أن يكون لها محرم.[٣٢]

وبـــدوره يعلق المحامي والمتخصص في النـــوع الاجتماعي هيثم الأصحبي على القرار الجديد الذي يخص وثيقة موافقة ولي الأمر بأنه " قرار غير شرعي ويتنافى مع القانون العالمي لحقوق الأنسان، وأيضاً دستور الجمهورية اليمنية والتي تكفل حرية التنقل سواء كان ذكرا أم أنثى، واتفاقية السيداو والتي تكفل للمرأة حقها في المساواة وعدم التمييز"[٣٣]

٤. الاتهامات والألفاظ المسيئة وامتهان الكرامة:

أكدت معظم النساء المسافرات خاصة اللواتي يسافرن دون محرم أنهن يتعرضن للعديد من الألفاظ المهينة للكرامة والتي قد تصل إلى أن تمس شرفهن واتهامهن بأنهن نساء متحررات ومنفتحات، ولا أهل لهن وتتكرر إساءة الجنود في نقاط التفيش مثل أين هم أهلك ؟ كيف يسمحوا لك بالسفر دون محرم؟.[٣٤] و تحكي وداد خالد عن أحدى الانتهاكات التي واجهتها أثناء سفرها من محافظة صنعاء الى محافظة حضرموت؛ بغرض حضور مؤتمر مع مجموعة من الزملاء والزميلات، عبر حافلات النقل الجماعي بأنه تم توقيفهن في صنعاء فور صعودهم الحافلة وعدم السماح لهن بالسفر من قبل شخص يدعي أنه من البحث الجنائي وطلب وثائقهن الشخصية ولم يكتف بذلك وحسب بل طلب الاتصال بأولياء أمور الفتيات المسافرات والتلفظ عليهم بألفاظ مسيئة ومهينة لكرامتهن، وكيف يسمح لهن أهاليهن بالسفر دون محارمهن وتضيف قائلة ومع ذلك وحتى وبعد الاتصال بأولياء أمورنا وتأكده بعلمهم وموافقتهم لنا بالسفر رفض أن نصعد الحافلة ونسافر.[٣٥]

إن هذا الانتهاك لا يقتصر فقط على النقاط الواقعة تحت سيطرة سلطة صنعاء، بل تمارس أيضاً في المناطق التي تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا، حيث تتعامل نقاط التفتيش مع المرأة التي تسافر دون محرم بنفس الأسلوب والطريقة، واتهامهن باتهامات مهينة للشرف والكرامة. حيث تحكي فاتن محمد التي تعمل في عدد من منظمات المجتمع المدني أن طبيعة عملها تستوجب عليها التنقل بين عدد من المحافظات، وأنها قبل عام من الآن تعرضت لانتهاك في إحدى النقاط الواقعة على مداخل محافظة عدن والمسمى بنقطة الرباط أثناء عودتها من محافظة تعز هي وزوجها وأطفالها الأثنين، حيث تم توقيفهم في النقطة لساعات وطلب منهم وثيقة الزواج رغم وجود أطفالهم معهم وعدم السماح لهم بالمرور الا بوثيقة الزواج و وتضيف قائلة أنه أيضا عند عودتها من صنعاء إلى عدن تكرر نفس الموقف وفي نفس النقطة، إلا أن وثيقة الزواج هذه المرة كانت معهم واستطاعوا المرور.[٣٦]

٥. الابتزاز والاستغلال المادي:

أحد أنواع الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في نقاط التفتيش وبشكل مستمر هو الابتزاز المادي، حيث تتعرض الكثير من النساء للاستغلال مقابل السماح لهن بالمرور من هذه النقاط[٣٧]، وأغلب النساء اللواتي تم مقابلتهن اتفقن على هذه النقطة، وأجمعن أنه مهما كان سبب التوقيف من الممكن أن تمر من هذه النقاط بدفع مبلغ مالي لهم، إلا أن البعض لا يقبل بالمبالغ البسيطة والمعقولة بل يطلبوا مبالغا كبيرة جداً، وفي نفس هذا السياق تحكي عائشة ما حدث لها مؤخرا في يوليو٢٠٢٢م، حيث حصلت على منحة لحضور أحد التدريبات الإقليمية تقول "انطلقنا بعد الفجر أنا ومجموعة من الزميلات مع أحدى شركات النقل الخاصة، وكانت أكثر من سيارة من نفس الشركة إلا أنه تم إيقاف السيارة الخاصة بنا في نقطة نقيل يسلح (٤٠ كيلو متر جنوب صنعاء)، وبدأوا بالتحقيقات معنا، وطلب وثائق موافقة ولي الأمر، وعلى الرغم من تقديمنا لوثائقنا كاملة وموافقات أولياء أمورنا إلا أنه وبعد أكثر من ساعة ونصف من التوقيف والتفاوض معهم من قبل سائق السيارة تم طلب مبلغا ماليا كبيرا حتى يتم السماح لهم بالعبور، حيث اتضح أن غرضهم من التوقيف هو الابتزاز المالي."[٣٨]

كما تضيف إحدى الفتيات أنه في شهر سبتمبر /٢٠٢٢م تم توقيفها ساعات طويلة في إحدى نقاط مدينة تعز قبل نقيل القبيطة دون أي عذر سوى أنها دون محرم، رغم وجود وثيقة موافقة ولي الأمر و أنها دفعت لهم مبلغا ماليا كبيرا لتستطيع المرور وإكمال طريقها.[٣٩] كما تحكي أيضاً فتاة أخرى أنه تم توقيف صديقتها في أحدى نقاط نقيل يسلح وكانت كاشفة الوجهة واتهامها بأنها أجنبية وغير يمنية بالرغم أنها من مدينة تعز وقدمت إثبات هويتها ومع ذلك لم يقتنعوا ولم تستطع تجاوز النقطة إلا بعد ما قام صاحب السيارة بدفع مبلغ مالي لهم.[٤٠]

ويبدو أن الابتزاز المالي من أبشع طرق الانتهاك التي يتعرض لها المسافرون، خاصة المرأة في ظل وجود ضعف الرقابة الأمنية، مما يجعل أفراد النقاط يمارسون هذه التصرفات وهم بعيدون كل البعد عن كونهم رجال أمن تابعين لسلطات الدولة.

٦. العبث بالأغراض الشخصية:

تحولت رحلات المسافرين والمتنقلين بين المحافظات إلى حكاية متعبة وشاقة خاصة للنساء، وتحولت نقاط التفتيش إلى أجهزة تحقيق وفحص مستمر لبطائق الهوية، وليس هذا فقط بل تعدى الأمر إلى انتهاك صريح وصل إلى العبث بأغراضهن الشخصية، وتفتيش هواتفهن، وطلب أرقامهن.[٤١] فهذا التفتيش والانتهاك للخصوصية مناف لكل الأعراف والقوانين المحلية والدولية، حيث لا يحق لأي شخص القيام بمثل هذه التصرفات ولا يجوز له انتهاك الخصوصيات إلا بأذن أو بلاغ رسمي من النيابة وتحت بنود واضحة للقانون.

وعلى الرغم من أنه سابقاً جرى ممارسة مثل هذه الانتهاكات على الرجال فقط، إلا أنه لوحظ أنه في الفترة الأخيرة اتسع ليصل إلى النساء، دون أي اعتبارات لخصوصية ومكانة المرأة في المجتمع، وبلغ ذروته بطلب هواتف النساء وارقامهن وأغراضهن الشخصية للتفتيش، وهو ما يخالف القوانين والعادات والتقاليد اليمنية التي كانت تحفظ للمرأة كرامتها وإنسانيتها.

وتقول فاتن أنه قبل عام من الآن قام رجال الأمن في نقطة تسمى بنقطة الرباط قبل مدينة عدن بالكثير من الممارسات التعسفية، كتفتيش السيارة والحقائب الشخصية بدون أي اعتبار أنها أغراض نساء ذات خصوصية، وتصف هذه الممارسات بالمهينة للكرامة والتي تعتبر انتهاك في حقوقهن وخصوصيتهن.[٤٢]

إن من أبرز النقاط الأمنية التي يفتش مسلحوها هواتف المسافرين قبل اعتقالهم، نقطتا أبو هاشم التي تقع في مدخل مدينة رداع بمحافظة البيضاء وسط اليمن ونقطة الأقروض التي تقع في المدخل الجنوبي لمدينة تعز وكلاهما تتبعان حكومة سلطة صنعاء، ونقطة الفلج التي تقع في مدخل مدينة مأرب شرق اليمن التابعة للجيش الوطني للحكومة المعترف بها دولياً، ونقطتا العلم التي تقع في المدخل الشرقي لمدينة عدن، ونقطة الحبيلين الواقعة على خط لحج عدن وتتبعان المجلس الانتقالي.[٤٣]

وبهذا الخصوص تقول عائشة محمد" أنها كانت في حالة ذهول وتشعر بالرعب؛ كونها أول مرة تتعرض لهذا الانتهاك، وتضيف قائلة إنه أيضاً من الأمور السيئة جداً التي قاموا بها هي طلب أرقام تلفوناتهن للتأكد في برنامج كاشف الأرقام، و ماهي أسماؤهن المسجلة في هواتف الآخرين، وعند عمل هذا الإجراء وجد أن بعض أسماء الفتيات مسجل باسم منظمات معروفة الأمر الذي عرقلهن أكثر، كما تعرضن لتفتيش جميع حقائبهن وملابسهن بطريقة مستفزة وعلى قطعه قطعة، وتفتيش جميع أغراضهن الشخصية وتقول إن هذا التفتيش السيء كان في نقطة نقيل يسلح وثلاث نقاط تليها قبل دخولهم صنعاء، ونقطة أخرى أيضاً في تعز[٤٤]".

٧. التهديد بالحبس أو الإرجاع من منتصف الطريق:

الكثير من المسافرين يتم توقيفهم لمده ساعات طويلة في نقاط التفتيش و يجري تهديدهم بالحبس أو الإرجاع من منتصف الطريق في حالة عدم تجاوبهم مع جنود النقطة، وهذه الأساليب تمارس بشكل كبير عليهم بغرض الترهيب و التخويف[٤٥]. وما يلاحظ أن الانتهاكات لم تعد مقتصرة على الرجال المسافرين فقط، بل أصبحت تمارس أيضاً على النساء، حيث أنه سابقاً لم تكن المرأة تُعترض أو تهدد بالحبس، إلا أنهم أصبحوا متجاهلين لتلك القيم المجتمعية، والعادات والتقاليد التي كانت تعطي للمرأة مكانتها، وتسمح لها بالمرور، واعتبار توقيفها بالساعات انتهاك يتنافى مع قيم المجتمع.[٤٦]

و تحكي ياسمين "أنه تم توقيفها هي وابنتيها في نقطة قبل نقيل القبيطة، وطلبوا موافقة ولي الأمر، وجميع الأوراق كاملة وتذكرة الطيران معها، إلا أنهم لم يسمحوا لها بالمرور وتم توقيفها لخمس ساعات، وتهديدها بالإرجاع من منتصف الطريق، وبعد البكاء والتوسل لجنود النقطة خوفاً من تفويتها رحلة الطيران سمحوا لها بالسفر."[٤٧]

وقد أكدت أيضا العديد من النساء أنه تم إرجاعهن بعد أن عبرن أكثر من منتصف الطريق، وبإعذار واهية وغير منطقية وأغلب الأسباب كانت عدم وجود محرم، وقد تم تخييرهن بين أمرين إما احتجازهن أو إرجاعهن إلى محفظاتهن، الأمر الذي جعل أغلب النساء يفضلن العودة إلى منازلهن، دون أي مراعاة من هؤلاء الأشخاص الموجودين في تلك النقاط لحجم الخسائر المادية و المعنوية التي تترتب عليهن من هذا الانتهاك.

٨. التدخل في اللباس والمظهر العام:

من البديهي أن يكون اللباس والمظهر العام من الحرية الشخصية في حدود اللياقة وتقاليد المجتمع العامة، حيث لا يحق لأي شخص التدخل في ذلك. إلا أن من المضايقات التي تقوم بها نقاط التفتيش على النساء المسافرات هي التدخل في كيفية اللباس والمظهر العام للنساء، حيث أنه أصبح من الممكن أن يتم توقيفهن واحتجازهن بسبب لبسهن أو مظهرهن، وخاصة تلك الكاشفات وبحجة أنه غير موافق للدين، أو أنه مخالفة للعادات والتقاليد المجتمعية، على الرغم من أنه لباس محتشم ولا يتجاوز عادات المجتمع المحافظ.[٤٨] وتحكي العديد من المسافرات أنه تم التلفظ عليهن بألفاظ سيئة ومهينة للكرامة، في بعض نقاط التفتيش، خاصة إذا كن لا يرتدين النقاب أو ذات لون غير الأسود، بحجة أنها غير موافقة للدين أو العادات والتقاليد. وعن تجربتها المريرة مع أحدى نقاط التفتيش تحكي أحدى الفتيات لوكالة فرانس برس " كان لدى الجندي مشكلة مع طريقة لبسنا وقال أن ملابسنا ملونة ومخالفة للآداب العامة والعادات والتقاليد."[٤٩]

إن هذا التدخل في اللبس أو المظهر والتحجج بأعذار واهية ولا أساس لها من الصحة وربط هذه التصرفات بالدين أو العادات والتقاليد هو في الحقيقة انتهاك يعكس ضعف الوعي بحقوق الانسان وكرامته الذي حفظها له الدين والقانون، وإصرار على وضع المرأة في إطار مظهر محدد حسب رؤيتهم وتصوراتهم الشخصية.

٩. الاستهداف المتعمد للنساء العاملات في المجتمع المدني:

إن انتهاكات السفر والقرارات التعسفية تعد تقييدا لحرية النساء اليمنيات بشكل عام، لكنه أكثر تركيزا في التضييق على النساء الناشطات والعاملات في منظمات المجتمع المدني بشكل خاص، وهذه الممارسات والقرارات تؤثر على جميع البرامج الإنسانية، التي تتطلّب من العاملات في المجال الإنساني العمل عن كثب مع النساء والفتيات[٥٠]. وهذا ما أكدته العديد من النساء الناشطات والعاملات في المجتمع المدني، حيث تقول عائشة محمد أن السؤال الذي كان يكرره الجندي في نقطة التفتيش (أنتم تبع أي منظمة اعترفوا ؟) وتضيف أنه حتى عند تفتيش أرقامهن وإدخالها في كاشف الأرقام كان الهدف معرفة ماهي المنظمات التي يعملن فيها أو ينتمين إليها.[٥١]

وهذا يعني أن النساء العاملات في منظمات المجتمع المدني اللاتي ليس لديهن محرم للسفر أصبحن غير قادرات على القيام بعملهن، مما يؤثر على وصول النساء والفتيات إلى المساعدات الإغاثية وخدمات الرعاية الصحية وغيرها التي تشتد الحاجة إليها والتي لا تقدمها إلا العاملات في مجال المساعدات الإنسانية. وترى إحدى الناشطات أن هذا القرار هو موروث ثقافي رجعي الغرض منه التغيب لدور النساء اليمنيات سواءً داخلياً أو خارجياً والحد من مساحات الحرية وحقوق الإنسان وعلى رأسها حقوق النساء."[٥٢]

إن هذه الانتهاكات تسلب المرأة حريتها، و تؤدي لترك العديد من النساء الناشطات والعاملات في المنظمات لوظائفهن في هذه المنظمات، حيث لا يملكن خيارا سوى العودة إلى منازلهن،[٥٣] حيث ترى السلطات أن مكان المرأة هو البيت ولا يجب أن تخرج لتسهم في التنمية أو تبحث عن فرص العيش لأسرتها

١٠. عائق الحجز الفندقي:

بعد معاناة السفر الطويلة عبر الطرق المحفوفة بالمخاطر التي تتعرض لها النساء اليمنيات خاصة اللواتي يسافرن لوحدهن خلال نقاط التفتيش، إلا أن المعاناة لا تنتهي هنا حيث تبدأ مضايقة أخرى عند الوصول إلى وجهتهن، خاصة بعدم قدرتهن على الحجز أو المبيت في أحد فنادق المدينة ؛بحجة عدم وجود محرم أو إذن من العمل التابع لها.[٥٤]

وفي هذا الجانب تحكي إحدى الفتيات وهي ناشطة مجتمعية " كنت قادمة من شبوة إلى عدن بغرض السفر لتركيا لحضور دورة، إلا أنني فوجئت بعدم السماح لي بالحجز والمبيت في فندق، حيث قال لها العامل أنه يوجد غرفتين بالفندق لكنه رفض إعطاءها إياها كونها دون محرم ولا تملك إذن أو ورقة من جهة العمل التي تنتمي إليها[٥٥]. وتقول فتاة أخرى أنها كانت في دورة تدريبية في الأردن وبعد وصولها إلى مطار عدن فوجئت بعدم السماح لها بالمبيت في جميع الفنادق كونها دون محرم، الأمر الذي جعلها تلجئ إلى إحدى صديقاتها في المنطقة للمبيت عندها.[٥٦]

وأكد ذلك أحد مدراء فنادق عدن أثناء مقابلة معه قائلاً " لا نستطيع أن نحجز لأي أمرأة لوحدها وبدون محرم، أو على الأقل أن يكون لديها إرسالية أو مذكرة من جهة العمل، وذلك بتوجيهات من المباحث والأمن مالم سيتعرض الفندق للمخالفة والغرامات المالية."[٥٧]

ويعد هذا القرار انتهاك في حق المرأة ويزيد من معاناتها، كونه أيضاً لا يوجد أي قانون يشترط وجود المحرم عند حجز الفندق لكل شخص عاقل بالغ راشد، سواء كان رجل أو امرأة، مما يزيد من القيود المفروضة على النساء وحجم معانتهن.

أدوار غائبة:

على الرغم من أن هذه القرارات والممارسات الأخيرة قوبلت بالرفض من عدد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية والناشطين في حقوق الإنسان، كونها تمس بشكل مباشر حقوق المرأة، وتعتبر انتهاكات تعسفية تمارس ضدهن، إلا أن هذا التأثير و الضغط من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية كان ضعيفا وغير مسموعا، ولم ينصت له من قبل صناع القرار كما لم يحدث تأثير في الرأي العام.

ورغم ذلك يجب الإشادة بدور بعض المنظمات التي أصدرت عدد من البيانات والتقارير المعارضة لهذه القرارات، منها شبكة التضامن النسوي، حيث أدانت هذه القرارات عبر بيان لها على موقعهم الرسمي واعتبرته انتهاكا واضحا وصريحا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأنه مخالفة صريحة أيضا للدستور اليمني النافذ الذي كفل حرية التنقل للجميع في المادة ٥٧ ضمن الباب الثاني المتعلق بحقوق وواجبات المواطنين الأساسية[٥٨]، من جهتها دعت منظمة سام للحريات والحقوق عبر بيان لها لإنهاء القيود عن حرية التنقل التي تفرضها السلطات على النساء[٥٩]. كما كان هناك اعتراضات على هذه القرارات من عدد من الناشطين والمؤثرين في المجتمع المدني أكدوا أنه لابد أن يكون هناك وقفة جادة من جميع المنظمات الحقوقية والعاملة في المجتمع المدني؛ لوقف هذه الممارسات والانتهاكات، ويجب العمل على إيصال أصوات النساء المتضررات إلى المجتمع الدولي، والقيام بحملات مناصرة للتدخل الفوري والجماعي وإيقاف هذه القرارات والانتهاكات المستمرة[٦٠]

التوصيات:

لمنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية:

١. تنفيذ حملات مناصرة منظمة مستمرة للضغط على أطراف النزاع ؛من أجل تحييد النساء عن هذا الصراع، وضمان حقوقهن في السفر والتنقل.
٢. التنسيق مع السلطات المحلية بشأن توجيه برامج بناء قدرات العاملين في القطاع الأمني والعسكري، خاصة المكلفة في العمل على خطوط السفر.
٣. تعزيز دور الناشطين والحقوقيين والمحاميين للتأثير على صناع القرار بشأن تبني آليات ضمان حرية السفر والتنقل للمرأة، وآليات الرقابة الأمنية على الانتهاكات في النقاط الأمنية.
٤. مناصرة العمل على الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات اليمنية واللوائح والقرارات الدولية والأممية والتي تكفل حرية تنقل المرأة.
٥. إعداد دراسات ورفع تقارير وإحصائيات إلى الجهات المسؤولة والمختصة والأممية عن حجم الانتهاكات والقيود في سفر النساء اليمنيات.
٦. دعم تطوير وتوسيع أدوات الرصد والتوثيق لانتهاكات السفر التي تتعرض لها النساء أثناء السفر، وتفعيل خطوط ساخنة ونشرها على نطاق واسع.

للسلطات المحلية وصناع القرار:

١. تشكيل لجنة تقصي ورصد الحقائق في تداعيات الانتهاكات المتكررة التي تتعرض لها النساء اثناء السفر، بالتعاون مع وزارة حقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للمرأة والمنظمات الحقوقية.
٢. الزيادة من فاعلية الخط الساخن التابع لوزارة الداخلية في المناطق الشمالية، من حيث سرعة التجاوب وتوظيف نساء لاستقبال شكاوى النساء وتستطيع النساء التبليغ من خلاله عن أي انتهاك قد تتعرض له بسرية وأمان وتشكيل لجان خاصة بذلك. وبالمثل على الحكومة المعترف بها دوليا في المناطق الجنوبية إنشاء خط مماثل.
٣. تفعيل الدور الرقابي على جميع نقاط التفتيش وضبط الأشخاص الذين يقومون بتلك الانتهاكات.

للنساء اليمنيات:

١. على النساء المسافرات التبليغ عن عمليات الانتهاك مثل الإساءة أو الابتزاز المالي إلى الجهات المختصة، والاتصال بخطوط الشكاوى.
٢. زيادة التواصل والعلاقة مع المنظمات الحقوقية والمؤسسات النسائية من أجل رصد الانتهاك ومناصرة حق السفر والتنقل.

للمجتمع :

١. تنفيذ برامج تدريبية توعوية موجهة لمختلف فئات المجتمع لدعم سفر النساء والمشاركة الفاعلة في شتى المجالات.
٢. إطلاق مجموعة فيديوهات وبوسترات توعوية على مواقع التواصل الاجتماعي تدعم حرية سفر وتنقل المرأة.
٣. حملة توعوية على الإذاعات المحلية وبودكاست تدعم سفر المرأة وحرية تنقلها.

المراجع والهوامش:

١. أسامة عفيف، "كفاح من أجل الحقوق..المرأة اليمنية وصراع التنقل والسفر"، منصتي ٣٠، ١٧ نوفمبر٢٠٢٢، كفاح من أجل حقوق.. المرأة اليمنية وصراع التنقل والسفر! | منصتي 30 (manasati30.com)
٢. المرجع السابق
٣. مكتب النائب العام، دستور الجمهورية اليمنية، http://agoyemen.net/lib_details.php?id=30
٤. "تقرير (انعكاساً لحالة الفوضى): لا سفر الا بأذن رجل، حمدي غالب"، موقع المشاهد، ٢٣/مايو/٢٠٢٢م على الرابط https://almushahid.net/95613
٥. حنان البدوي ناشطة ورئيس جمعية بسمة، مقابلة صوت عبر الواتس، ٢٨/أغسطس/٢٠٢٢م
٦. تقرير حمدي غالب، مرجع سابق
٧. حنان البدوي، مرجع سابق
٨. تقرير حمدي غالب، مرجع سابق
٩. فاتن محمد، ناشطة شبابية، إحدى النساء المنتهكات، مقابلة هاتفية، ١٨سبتمبر٢٠٢٢م.
١٠. المرجع السابق.
١١. مريم: اسم مستعار) لتحفظها عن ذكر اسمها)، مقابلة هاتفية، ٢أكتوبر٢٠٢٢م.
١٢. فاتن محمد، مرجع سابق.
١٣. "سام تدعو لإنهاء القيود عن حرية التنقل"،بيان، منظمة سام للحقوق والحريات، ١٧ابريل٢٠٢٢م، https://samrl.org/l.php?l=a,10,A,c,1,69,71,4409,php/
١٤. جلسة زووم مسجلة، القمة النسوية (تقييد حرية المرأة في السفر)، ٢٦اكتوبر٢٠٢٢م.
١٥. مريم (اسم مستعار) لتحفظها عن ذكر اسمها، مقابلة هاتفية،٢أكتوبر٢٠٢٢م.
١٦. "تقرير اليمن: الحوثيون يشددون القيود على المرأة: السفر بإذن وليّ الأمر"، يمن فيوتشر، ١٦إبريل٢٠٢٢م، https://yemenfuture.net/researches/7887
١٧. "أفادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية"، هيومن ريتش، أبريل ٢٠١٩م، https://www.hrw.org
١٨. مريم (اسم مستعار)، مرجع سابق.
١٩. حنان البدوي ناشطة ورئيس جمعية بسمة، مقابلة صوت عبر الواتس، ٢٨أغسطس٢٠٢٢م.
٢٠. المرجع السابق
٢١. أحد العاملين في شركة نقل خاصة، مقابلة شخصية، صنعاء، ١٩سبتمبر٢٠٢٢م.
٢٢. احد مسؤولي شركة نقل،مقابلة شخصية،١٧سبتمبر٢٠٢٢م.
٢٣. المرجع السابق
٢٤. أ/بشير السماوي، مستشار ومتخصص في حقوق الإنسان، مقابلة هاتفية،٨أكتوبر٢٠٢٢م.
٢٥. منار صلاح "تقرير منع النساء من السفر إلا بمحرم"،منصة خيوط،١٨إبريل٢٠٢٢، https://www.khuyut.com/blog/woman-travel
"كأنه ليس بلدي"، مقالة، مواطنة لحقوق الإنسان، ١٣مارس٢٠٢٢،https://mwatana.org/as-if-it-were-not-my-country/
٢٦. المرجع السابق،
٢٧. صادق عبدالمعين، "تقرير نقاط التفتيش"، ٣٠يونيو٢٠٢٢م، https://alislah-ye.net/news_details.php?sid=9308
٢٨. المرجع السابق،
٢٩. جلسة القمة النسوية، مرجع سابق.
٣٠.

٣١. عبير(اسم مستعار) تحفظت عن ذكر اسمها، ناشطة وعضو اللجنة الوطنية، مقابلة صوت عبر الواتس،٥ سبتمبر٢٠٢٢م.
٣٢. المرجع السابق،
٣٣. أ/هيثم الأصبحي، مستشار ومتخصص في النوع الاجتماعي، مقابلة هاتفية، صنعاء، ٨ أكتوبر٢٠٢٢م.
٣٤. حنان البدوي، مرجع سابق.
٣٥. وداد خالد ناشطة شبابية، احد النساء المنتهاكات، مقابلة هاتفية، ١٨سبتمبر٢٠٢٢م.
٣٦. فاتن محمد، ناشطة شبابية، مرجع سابق.
٣٧. المرجع السابق.
٣٨. عائشة محمد ناشطة شبابية، إحدى النساء المنتهاكات، مقابلة شخصية، صنعاء، ٢٤ سبتمبر٢٠٢٢م.
٣٩. مقابلة شخصية، إحدى الفتيات، عبر الزوم، ٢٤ ديسمبر٢٠٢٢م.
٤٠. المرجع سابق.
٤١. مقابلة شخصية، مرجع سابق.
٤٢. فاتن محمد، مرجع سابق
٤٣. "رعب التنقل في اليمن"، مقالة، سقطرى بوست.١٠يناير٢٠٢٢، https://socotrapost.com/
٤٤. عائشة محمد، مرجع سابق.
٤٥. بناء على المقابلات الشخصية.
٤٦. مقابلة شخصية، إحدى النساء العاملات في منظمة مجتمع مدني، مقابلة عبر الزوم، صنعاء، ٢٠ أكتوبر٢٠٢٢.
٤٧. " تجربتي بالسفر، ياسمين، منشور فيسبوك، ٢٥سبتمبر٢٠٢٢.
https://m.facebook.com/groups/698055290321650/permalink/5350398385087294/
٤٨. وداد خالد، مرجع سابق.
٤٩. "تقرير شابة يمنية تحكي معاناتها في نقطة تفتيش لوكالة فرانس برس"، نافذة اليمن، ٨مارس٢٠٢٢،
https://yemen-window.com/posts/138209
٥٠. فاتن محمد، مرجع سابق.
٥١. عائشة محمد، مرجع سابق.
٥٢. أ/لمياء الأرياني جلسة زووم مسجلة القمة النسوية (تقييد حرية المرأة في السفر)، ٢٦اكتوبر٢٠٢٢م
٥٣. وداد خالد، مرجع سابق.
٥٤. حنان بدوي.
٥٥. المرجع السابق.
٥٦. إحدى الفتيات، ناشطة مجتمعية، مقابلة صوتية واتس اب، ٢٨أغسطس٢٠٢٢م.
٥٧. أ/أحمد الرشيدي مدير فندق آرت فيو، مقابلة هاتفية، عدن، ١٠أكتوبر٢٠٢٢م.
٥٨. "تقييد حرية المرأة للنساء"، شبكة التضامن النسوي، ١٧إبريل٢٠٢٢، https://www.womensolidaritynetwork.org/
٥٩. "سام تدعو لإنهاء القيود عن حرية التنقل"، منظمة سام للحقوق والحريات بيان صادر عنها على الموقع ١٧إبريل ٢٠٢٢م،
٦٠. أ/علا الأغبري، ناشطة مدير تنفيذي لمؤسسة سبأ، مقابلة هاتفية، تعز، ٢٤سبتمبر٢٠٢٢م.

عن الباحثة

أماني حســـن، طالبة ماجَســـتير في نظم المعلومات الإدارية، باحثة ومدربة في بناء الســـلام والنزاعات في اليمن، رئيس ومؤســـس مبـــادرة ســـامح الشـــبابية للســـلام. مديـــر المـــوارد البشرية في منظمـــة إتصـــال من أجـــل التنمية.

عن مؤسسة رنين! اليمن

رنين! اليمن مؤسســـة غير حكومية غير ربحية بدأت بمزاولة أعمالها كمبادرة شبابية في يناير ٢٠١٠ وسجلت رســـمياً في وزارة الشؤون الاجتماعية في أغسطس ٢٠١١. تعمل المؤسسة على خلق مناخ سياسي جديد يعنى بتطوير وتقييم السياسات العامة. تهدف رنين اليمن إلى تقديم أصوات الشباب اليمني لخطاب السياسة العامة في اليمن ودعم العمل الشبابي ذات البعد الوطني والدولي.

كل الحقوق محفوظة لـ مؤسسة رنين! اليمن

http://www.resonateyemen.org/ar